## د.مجور في تقرير عن التطورات التي شهدها الاقتصادي اليمني:

# الحكومة أنجزت مصفوفة الإصلاحات الوطنية

# السياسة النقدية حافظت على أسعار فائدة موجبة بعد انخفاض التضخم

# اتخذنا مجموعة من التدابير والإجراءات لتحسين البيئة الاستثمارية

## الأوضاع التموينية تميزت إجمالاً بالاستقرار العام

**الحكومة ستسعى خلال الفترة المقبلة إلى تنفيذ ما تضمنته مصفوفة البرنامج الانتخابي من أهداف وسياسات وإجراءات**

المكرر من قبل الصين والهند وتحول بعض الدولة لاستخدام الزيوت كوقود للمركبات".

وفيما يتعلق بأسعار الحليب المجفف اشار رئيس الوزراء إلى ان هذه الأسعار سجلت ارتفاعات عالمية أثرت بشكل مباشر على الاسعار المحلية .. مرجعا ذلك الى ارتفاع اسعار مشتقات الحليب في دول الاتحاد الاوروبي، واتجاه الشركات الأوروبية المصنعة للحليب المجفف الى تصنيع الزبدة لارتفاع أرباحها، إضافة إلى ارتفاع سعر صرف اليورو امام الدولار ، فضلا عن بعض العوامل الاخرى المؤثرة والتي من أهمها زيادة أجور النقل البحري. وقال"تضاعفت اجور النقل البحري من الولايات المتحدة الامريكية من 40 دولاراً للطن الى أكثر من 90 دولاراً ، ومن استراليا من 20 دولاراً الى 40 دولاراً للطن الواحد".

وأكد مجور ان كل ما ذكر انفا عن المؤثرات والاسباب الخارجية لا يعد تبريرا للارتفاعات، وإنما هي حقائق تم الحرص على ايضاحها بشكل مسؤول مع الادراك بان هناك ايضا عوامل داخلية ساهمت في رفع الاسعار المحلية ، منها بعض الممارسات الاحتكارية وتفاوت هوامش الارباح وبعض التكاليف الاخرى كالنقل واجور اليد العاملة.

ولفت الى ان الحكومة اتخذت جملة من الاجراءات الانية والمرحلية التي استهدفت كبح جماح اسعار المواد الغذائية والحد من ارتفاعها وتوفير المواد والسلع الغذائية الاساسية وتشجيع المنافسة ومواجهة اية ممارسات احتكارية بما فيها الامتناع عن البيع اوحجب السلع بغرض التحكم بالاسعار.

وقال " بحكم اهمية التموين والاسعار لم تكتف الحكومة بمتابعة القضية خلال جلساتها الاسبوعية ، وانما خصصت اجتماعات استثنائية لمناقشة قضايا التموين والاسعار، كان اخرها الجلسة الاستثنائية يوم الخميس الموافق 9 اغسطس الجاري، اضافة الى عقد عدة لقاءات مع القطاع الخاص والاتحاد العام للغرف التجارية والصناعية، وعلى كل المستويات، وفي فترات متقاربة على مدى الثلاثة اشهر الماضية " .. لافتا الى ان هذه اللقاءات جاءت انطلاقا من مبدأ تأكيد الشراكة بين الحكومة والقطاع الخاص .. وتوثيق اسس العمل المشترك وتأكيد المسؤولية الجماعية .. لمواجهة الاختلالات السعرية .. وكذلك التوافق على الاجراءات والمعالجات اللازمة.

واستعرض رئيس الوزراء الاجراءات والتدابير التي تم اقرارها وتنفيذ معظمها خلال الفترة المنصرمة ، وكذا الباقي منها والتي يجرى متابعة تنفيذها وفقا للمراحل الزمنية المحددة. موضحا ان من بين تلك الاجراءات البيع المباشر للمواطنين من قبل المؤسسة الاقتصادية للقمح بسعر 3700 ريال للكيس عبوة 50 كيلو جراماً ، و قرار مجلس الوزراء الصادر في الـ 9 من ابريل الماضي بشأن متابعة استقرار الوضع التمويني والسعري للسلع الغذائية الاساسية وإعداد الية تقضي بالتنسيق بين وزارة الصناعة والتجارة ووزير الدولة امين العاصمة و المحافظين واجهزة السلطة المحلية حول الوضع التمويني والسعري واتخاذ كافة الاجراءات الكفيلة بتحقيق الاستقرار السعري التمويني بما في ذلك اتخاذ الاجراءات الرادعة والصارمة ضد المخالفين، في ضوء القوانين والقرارات النافذة .

**توسيع خيارات التشغيل وإيجاد فرص العمل للشباب ورفع القدرات الاستثمارية والتشغيلية للحكومة في قطاعات البنى التحتية وعلى رأسها قطاع الكهرباء والطاقة أهم المهام القادمة للحكومة**

**الحكومة تعمل بالشراكة مع القطاع الخاص على ضمان استمرار التدفق السلعي وتوافر المواد الغذائية الأساسية مع العناية بالاحتفاظ بمخزون استراتيجي مناسب خاصة من مادة القمح**

واشار الى ان من بين تلك الاجراءات المتخذة لمعالجة الاوضاع التموينية والاسعار صدور قرار مجلس الوزراء في الـ28 من ابريل الماضي بشأن تشكيل مجلس الغذاء برئاسة نائب رئيس الوزراء للشؤون الاقتصادية وزير التخطيط والتعاون الدولي وعضوية الوزراء المعنيين وممثلي الجهات الرسمية ذات العلاقة والاتحاد العام للغرف التجارية والصناعية ومستوردي القمح والارز ومنتجي الدقيق .. لافتا الى ان مجلس الغذاء بدأ ممارسة مهامه عمليا والتي تتركز بدرجة أساسية على تقييم المخزون الاستراتيجي على مستوى كل محافظة الى جانب وضع رؤية حول ما يجب اتخاذه في ضوء المؤشرات المحلية والخارجية لضمان الاستقرار التمويني والسعري بصورة دائمة .

وقال " تم في هذا الاطار ايضا تشكيل غرفة عمليات مركزية بديوان عام وزارة الصناعة والتجارة وغرفة عمليات في مكاتب الوزارة في امانة العاصمة والمحافظات بهدف رصد حركة الاسعار وتداول السلع وخاصة المواد الغذائية الاساسية وضبط المخالفات واتخاذ كافة الاجراءات اللازمة وفقا للقوانين والانظمة النافذة " .. مبينا ان العاملين فيها يقومون يوميا بمسح الاسواق ميدانيا ورصد الاوضاع التموينية والسعرية والمتغيرات واعداد تقارير يومية ترسل الى غرفة العمليات المركزية التي تقوم بدورها بتجميع تلك البيانات وتحليلها .. واعداد التقرير الشامل حول الاسواق الذي يتم تقديمه اسبوعيا لمجلس الوزراء للاطلاع والمناقشة.

واشار مجور الى ان مجلس الوزراء وبهدف مواجهة الطلبات المتزايدة على السلع الغذائية الاساسية اصدر في الـ 29من مايو الماضي قرارا بشأن مضاعفة استيراد المواد الغذائية الاساسية من قبل المؤسسة الاقتصادية اليمنية قضى بأن توفر الحكومة التسهيلات والضمانات اللازمة لمواجهة هذه الطلبات .. مؤكدا انه تم بهذا الخصوص توقيع محضر بين وزارة المالية ووزارة الصناعة والتجارة والمؤسسة لمنح المؤسسة تسهيل بقيمة عشرة ملايين دولار لاستيراد القمح ، يضاف الى ذلك قرار المجلس في اجتماعه الاستثنائي في الـ9 من اغسطس الجاري بشأن توسيع نشاط المؤسسة وزيادة الدعم لها باتجاه تغطية نسبة اكبر من احتياجات السوق المحلية ..ورفع سقف الاستيراد وكذلك اقرار استكمال الدراسات الخاصة بمشروع صوامع الغلال التابع للمؤسسة في كل من عدن والصليف بالاضافة الى تشجيع القطاع الخاص للاستثمار في مشروعات صوامع الغلال ومخازن الحبوب ومطاحن الدقيق بهدف زيادة حجم المخزون الاستراتيجي من القمح وخفض التكاليف والاسعار ورفع الانتاجية اليومية من الدقيق لسد الاحتياجات المتزايدة .

وقال" كما صدر امر مجلس الوزراء رقم (80) لعام 2007 بشأن مراجعة لائحة مخالفات الاسعار للسلع الاساسية والعقوبات المقرة عليها والذي قضى بتشكيل لجنة برئاسة وزير العدل والوزراء المعنيين لمراجعة مشروع اللائحة بهدف التشديد على مخالفات عدم اشهار الاسعار لمختلف السلع في المحلات التجارية واماكن العرض والبيع .

وأضاف رئيس الوزراء" كما تضمنت الاجراءات الحكومية ايضا صدور امرا من مجلس الوزراء في الـ 5 من يونيو الماضي بشأن مراجعة القوانين والتشريعات النافذة المتعلقة بالتجارة وتقديم مشاريع تعديلات للمواد القانونية، بحيث يتم الغاء كافة المواد التي تؤدي الى الاحتكار واقتراح المواد اللازمة لتشجيع وتعزيز المنافسة".. مشيرا الى ان وزير الصناعة والتجارة اصدر بناء على ذلك قررا بتشكيل لجنة للمراجعة من ذوي الاختصاص في الوزارة والوزارت ذات العلاقة ومن القانونيين المتمرسين وتقوم اللجنة حاليا بمهامها المحددة .

وبين انه وبهدف توضيح الارتفاعات السعرية وبيان الحقائق امام الناس وجه مجلس الوزراء وزارة الصناعة والتجارة بالاشهار الاسبوعي لاسعار السلع الاساسية الواصلة الى موانئ الجمهورية عبر مختلف الوسائل الاعلامية المرئية والمسموعة والمقروءة وذلك لمواجهة اي استغلال للاختلالات من قبل المزايدين واللاهثين وراء كل عمل تخريبي يضر بالوطن والمواطنين ويقلق السكينة العامة للمجتمع.

وتطرق مجور الى مجموعة التدابير التي تم اقرارها خلال الاجتماع الذي عقد في 11 اغسطس مع كبار مستوردي القمح ومنتجي الدقيق وقيادات مؤسسات القطاع الخاص، والرامية الى تعزيز الوضع التمويني واستقرار الاسعار من منطلق تأكيد الشراكة بين الحكومة والقطاع الخاص وانطلاقا من المسؤوليات والالتزامات الوطنية لكل طرف تجاه الوطن والمجتمع بما في ذلك اقرار الاجراءات الهادفة الى توفير المعروض الكافي من القمح والدقيق والسلع الغذائية الاساسية واستقرار اسعارها وضمان مخزون سلعي وفتح محلات للبيع مباشرة للمستهلك للحد من اي تلاعب بالاسعار عبر تعدد وتسلسل وسائط البيع.. مشيرا الى انه تم ايضا في الاجتماع اقرار توجيه مؤسسة الموانئ باعطاء الاولوية لتفريغ بواخر القمح والتأكيد على قيام المستوردين بموافاة وزارة الصناعة والتجارة بالبيانات المتعلقة بالتعاقدات والشحنات عملا بتداول المعلومات بشفافية تامة ولتمكين الوزارة من احتساب التكلفة والقيام بمهامها الاشرافية والرقابية على الاسواق والانشطة التجارية على النحو المطلوب.

وجدد رئيس الوزراء التأكيد بان الحكومة سوف تتابع العمل بما تم اتخاذه من قرارات وتنفيذ الإجراءات والتدابير اللازمة وصولا الى تأكيد الاستقرار التمويني والسعري وتثبيت أسس المنافسة ومنع الاحتكار وتحقيق التنفيذ الصارم للقوانين والتشريعات المنظمة للنشاط التجاري بمافيها لائحة إشهار الأسعار وغيرها.. مؤكدا ان حجم المسؤوليات والمهام الملقاة على الحكومة والمؤتمر الشعبي العام ستكون كبيرة خلال المرحلة القادمة الامر الذي يفرض على الجميع بذل المزيد من الجهود وتوحيد الرؤى وتكامل وتنسيق الدعم والمساندة من قبل كافة الاطر التنظيمية بما في ذلك حشد طاقات المجتمع منظمات والقطاع الخاص للتغلب على التحديات التي تواجه البلاد خلال هذه المرحلة والدفع بمسيرتها التنموية وتحسين مستوى معيشة ابنائها في ظل القيادة الحكيمة والمقتدرة لفخامة الاخ الرئيس علي عبد الله صالح رئيس الجمهورية.

عقب ذلك فتح باب النقاش حيث طرح عدد من أعضاء اللجنة الدائمة ملاحظاتهم وآراءهم بشأن ماتضمنه تقرير الاداء التنظيمي للفترة المقبلة، وكذا بشأن ما ورد في تقرير رئيس مجلس الوزراء حول الاداء الحكومي.. مشددين على اهمية تكاتف الجهود لترجمة اهداف البرنامج الانتخابي لرئيس الجمهورية ومصفوفته الحكومية وبما يسهم في تعزيز مسيرة التنمية في الوطن والتخفيف من الفقر ومكافحة الفساد ومعالجة مكامن القصور في مختلف مؤسسات الجهاز الاداري للدولة.

هذا وستستكمل اللجنة مناقشاتها للموضوعات المدرجة على جدول اعمالها في اجتماعها.

# 25 عاماً من التجدد

من نافل القول إن تأسيس المؤتمر الشعبي العام ارتبط بالدور المتميز لقائده ومؤسسه الرئيس علي عبدالله صالح تحت تأثير طريقة قراءته لمفاعيل المجال السياسي للدولة والمجتمع منذ وصوله إلى السلطة في ظروف متميزة وغير مسبوقة .. فالرئيس علي عبدالله صالح ـ كما هو معروف ـ وصل إلى السلطة باختيار مباشر من النخب السياسية التي كانت ممثلة في مجلس الشعب التأسيسي عام 1979م، يوم كان الشطر الشمالي من اليمن يواجه خطر فراغ السلطة نتيجة عزوف الساسة عن التفكير في تحمل مسؤوليات الحكم الذي أودى بحياة رئيسين قبله خلال فترة زمنية قصيرة.. بمعنى أن السلطة هي التي سعت إليه ولم يسع إليها، ناهيك عن انسداد الحياة السياسية طوال السنوات السابقة لتوليه مهام الحكم بفعل هيمنة القبضة الحديدية لأجهزة الدولة الأمنية، وغياب المجتمع المدني، وتحريم التعددية الحزبية ولجوء الأحزاب إلى العمل السري.

ولعل القراءة الموضوعية لخبرة المؤتمر الشعبي العام منذ تأسيسه قبل ربع قرن من الزمن مع الأخر المغاير ، تساعدنا على التوصل إلى استنتاجات لا يمكن استيعابها بدون فهم البيئة السياسية التي تعامل معها قائد ومؤسس المؤتمر الشعبي العام .

جاء الرئيس الشاب علي عبدالله صالح إلى الحكم في بلد مشطر إلى جزءين متنافرين.. ولأنه واحد من جيل الشباب الثوري الذي نشأ وعيه في واقع راكد حركته رياح الثورة اليمنية، فقد كان أبرز ما تميزت به تجربة الرئيس علي عبدالله صالح في الحكم هو انطلاقها من مدرسة واقعية جديدة في التفكير تنتسب إلى الثورة في مشروعها الرامي إلى التغيير، بقدر ما تنتسب في الوقت نفسه إلى واقع متخلف فشلت في تغييره مشاريع سابقة لتيارات سياسية وفكرية شمولية، يفترض كل واحد منها تمثيل الحقيقة دون سواه، الأمر الذي قاد إلى هيمنة أنماط متصادمة للتفكير النظري والممارسة العملية لا يوحّد ها سوى قاسم مشترك هو إيديولوجيا الإلغاء التي أفرزت صراعات وانقسامات حادة داخل المجتمع، لم تنج منها النخب الثورية – نفسها– ما أدّى الى إصابتها بالتمزق والضعف والتناحر والتحلل.

عند وصوله إلى سدة الحكم تعامل الرئيس علي عبدالله صالح مع بيئة سياسية معاقة بالكوابح ومثقلة بالأمراض التي خلقتها مشاريع بالية فشلت في صياغة مشروع وطني ديمقراطي قابل للتنفيذ والاستمرار، وعجزت في الوقت نفسه عن تقديم بديل حقيقي لثقافة الاستبداد التي كرستها الدولة الثيوقراطية قبل قيام الثورة والجمهورية.

وتبعاً لذلك كان الاستبداد المتدثر برداء الخطاب الثوري الجديد أكثر قسوة ومضاضة على المجتمع ، من الاستبداد المختبئ خلف الخطاب الديني للنظام الإمامي البائد، فيما كان حجم الجراح الموروثة عن أخطاء قوى الثورة أشد خطراً على الحرية والحقيقة من ثقافة الاستبداد نفسها.. بمعنى أن الرئيس علي عبدالله صالح وجد نفسه أمام مهمة تفكيك بنية الاستبداد وبنية التجزئة بعناصرها المتنوعة سواء تلك الموروثة عن أمراض ما قبل الثورة، أو عن أخطاء قوى الثورة اليمنية.

كان قبول الرئيس علي عبدالله صالح هذا التكليف ينطوي على استعداد لمواجهة مخاطر متوقعة على المدى القريب ما فتئ أن وجد نفسه أمامها بعد شهرين من تحمله مسؤوليات الحكم، حيث وقع إنقلاب عسكري فاشل في اكتوبر عام 1978م، ثم وجد نفسه بعد خمسة أشهر من ذلك الانقلاب أمام مخاطر جديدة تمثلت في حرب فبراير 1979م بين الشطرين، والتي نجح في إيقافها بواسطة الحوار السياسي الوطني في الشطر الشمالي من جهة ، وكذا مع قيادة الحزب الاشتراكي في الشطر الجنوبي من جهة أخرى.

وفيما كان الرئيس علي عبدالله صالح يراهن على فسحة من الوقت تمكنه من تضميد الجراح التي نجمت عن انقلاب اكتوبر 1978م وحرب فبراير 1979م، ومعالجة المشاكل الموروثة عن سنوات الحرب الأهلية والصراع الداخلي منذ عام 1962م، وجد نفسه مرة أخرى في مواجهة اللعبة العمياء للصراع على السلطة باندلاع المعارك المسلحة في المناطق الوسطى، حيث شن الفرع الشمالي للحزب الاشتراكي اليمني حرباً منظمة بهدف تغيير الأوضاع وإسقاط السلطة بالقوة، استمرت خلال الفترة بين عامي 80 -1982م.

أحمد الحبيشي

ومرة أخرى ارتبط نجاح الرئيس علي عبدالله صالح في إطفاء نار تلك المعارك بالحوار السياسي الوطني مع قيادة الحزب الاشتراكي اليمني في الشطر الجنوبي من الوطن ، إلى جانب الحوار الذي كان قد دشنه مع مختلف القوى السياسية والشخصيات الوطنية في اليمن منذ عام 1980م، حيث تم تشكيل لجنة للحوار الوطني ضمت نخبة كبيرة ومتميزة من الساسة والمفكرين والمثقفين الطليعيين من مختلف تيارات الفكر السياسي الوطني والقومي والاشتراكي والاسلامي، أنبثق عنها الميثاق الوطني كوثيقة نظرية منهاجية تم استخلاصها من القواسم المشتركة بين جميع التيارات الناشطة في المجال السياسي، وصولاً إلى تأسيس المؤتمر الشعبي العام الذي مثل عند نشوئه إطاراً سياسياً لمفاعيل العمل الوطني السياسية والفكرية، على خلفية معقدة من موروث الصراعات الدامية والانقسامات الداخلية والحروب الشطرية والأهلية.

الثابت أن كلاً من دستوري الشطرين الشمالي والجنوبي من الوطن كانا يحرمان التعددية الحزبية، بيد أنهما ـ كحال دستور الوحدة ـ لم يصادرا حق المواطنين في تنظيم أنفسهم سياسياً ونقابياً.. وهنا يجب ألا نبخس الناس أشياءهم حين نقول إن قائد ومؤسس المؤتمر الشعبي العام الرئيس علي عبدالله صالح سلّم هذا الحق لأصحابه بعد أن ظل مهملاً منذ إقرار الدستور عام 1970م . ومما له دلالة عميقة أن عملية التسليم تمت على مستويين من المشاركة، مستوى الحوار بين النخب السياسية، ومستوى الجماهير التي شاركت في إقرار مخرجات هذا الحوار من خلال الاستفتاء على وثيقة الميثاق الوطني، وانتخاب المندوبين إلى المؤتمر التأسيسي للمؤتمر الشعبي العام، وكانت العملية بمجملها تشكل خطوة مهمة على طريق الخروج من انفاق الشمولية والانتقال إلى تخوم الديمقراطية.

صحيح ان المحددات الدستورية للبيئة السياسية التي ورثها الرئيس علي عبدالله صالح منذ السبعينات ، و تأسس على تربتها المؤتمر الشعبي العام لم تكن تسمح بحرية العمل الحزبي، لكن الرئيس علي عبدالله صالح حرص على التعامل مع التعددية الحزبية بوسائل أخرى، بدءاً بتشكيل لجنة الحوار الوطني التي ضمت خمسين من قادة ورموز الأحزاب السياسية والتيارات الفكرية المختلفة، مروراً بوجود هامش انتخابي لمنظمات المجتمع المدني ، وإنتهاء بتأسيس المؤتمر الشعبي العام عام 1982م الذي كان بمثابة التنظيم السياسي الوحيد المسموح له بالعمل السياسي، لكنه لم يكن يشبه أياً من نظم الحزب الواحد التي هيمنت عليها نخب عقائدية صارمة كانت وظيفتها الأساسية حراسة أيديولوجيا شمولية ( قومية أو دينية أو طبقية ) ذات بعد واحد، وقمع الأفكار والآراء المغايرة.

وقد أوجد قيام المؤتمر الشعبي العام حافزاً لحراك سياسي جديد داخل النخب الممثلة لمختلف التيارات السياسية والفكرية التي أنضوت فيه، ووصل هذا الحراك ذروته بعد قيام الوحدة اليمنية في الثاني والعشرين من مايو 1990عبر عملية فرز وإعادة بناء أسفرت عن ولادة نخب جديدة أنفصلت عن النخب السياسية القديمة، وأنخرطت في إطار مشروع حزبي وسياسي جديد ومختلف عن المشاريع السابقة، حيث تم الاعلان هذه المرة عن تحول المؤتمر الشعبي العام إلى تنظيم سياسي برنامجي في إطار التعددية الحزبية، وهو ما سنأتي على مقاربته لاحقاً.

في هذا السياق يمكن فهم أبعاد الخطوة التاريخية التي أقدم عليها المؤتمر الشعبي العام بقيادة الرئيس علي عبدالله صالح حين قرر الانفتاح على الفرع الشمالي للحزب الاشتراكي اليمني (حزب الوحدة الشعبية) الذي خاض مع السلطة مواجهة مسلحة دامت سنتين ونيف، بالإضافة إلى انفتاحه أيضاً على التيار الاسلامي الذي شارك في تلك المواجهات حين كان مهووساً بالبحث عن أي فرص سانحة للجهاد السلفي المسلح ضد أي عدو مفترض في الداخل والخارج.. وقد تمكن المؤتمر الشعبي العام من تتويج ذلك الانفتاح بتوقف المواجهات المسلحة والسماح لحزب الوحدة الشعبية المعارض بإصدار صحيفة ((الأمل)) الأسبوعية التي حلت محلها بعد الوحدة صحيفة ((المستقبل)) كما سمح للتيار الإسلامي بإصدار صحيفة ((الصحوة)) الأسبوعية التي مازالت تصدر بانتظام منذ تأسيسها قبل الوحدة.

ما من شك في أن السماح بإصدار هاتين الصحيفتين المعبرتين عن تيارين فكريين رئيسيين ومتغايرين إلى جانب صحيفة ((الميثاق)) الناطقة بلسان المؤتمر الشعبي العام كان بمثابة الخطوة الأولى في مشروع تأسيس صحافة حزبية تعددية تساهم في تأهيل الحياة السياسية لاستيعاب قيم الحوار والقبول بالآخر والتخلص من ثقافة الإلغاء والاقصاء والإدعاء باحتكار الحقيقة.

جاءت انتخابات مجلس الشورى عام 1988م لتشكل جرعة جديدة إضافية على طريق التحول نحو الديمقراطية، وشهد الشطر الشمالي من اليمن بعد تلك الانتخابات موجةً من المؤتمرات والفعاليات الانتخابية التي عقدتها الاتحادات والنقابات الجماهيرية والمهنية ، سواء تلك التي تأسست أو تم احياؤها بعد قيام المؤتمر الشعبي العام سنة 1982م.. ولا أبالغ حين أقول بأن ذلك الحراك جسّد بصورة ملموسة حيوية البيئة السياسية التي كان يقودها المؤتمر الشعبي العام في الشطر الشمالي من اليمن ، وقدرتها على بلورة صيغة محلية للتفاعل الإيجابي مع المتغيرات الدولية وفي أساسها تحديات التحول نحو الديمقراطية التي اكتسبت في أواخر الثمانينات من القرن الماضي طابعاً كونياً.

كان واضحاً أن القيادة السياسية للمؤتمر الشعبي العام أدركت جيداً ضرورة بناء إطار وطني شامل للإصلاحات السياسية والاقتصادية المطلوبة في هذه الحقبة من تطور عصرنا، باتجاه إعادة تأهيل الوطن اليمني كله للاندماج بالنظام العالمي الجديد، والاستجابة لرياح التغيير الديمقراطي بعد تسارع ايقاعات العد التنازلي للحرب الباردة أواخر الثمانينات ، وهو ما يمكن الاستدلال عليه من مبادرة المؤتمر الشعبي العام بقيادة الرئيس علي عبدالله صالح في طرح مشروع الوحدة على قيادة الحزب الاشتراكي اليمني ، حيث ارتبط ذلك المشروع بخيار الديمقراطية التعددية التي كان المؤتمر الشعبي العام قد طرحه ضمن بدائل أربعة في أول اجتماع للجنة التنظيم السياسي المكونة من قيادتي المؤتمر الشعبي العام والحزب الاشتراكي في تعز أواخر أكتوبر 1989م ، مع الأخذ بعين الاعتبار ان ذلك الاجتماع تم بمبادرة من المؤتمر الشعبي العام أيضاً .

على هذا الطريق كانت مبادرة الرئيس علي عبدالله صالح بطرح مشروع الوحدة أثناء زيارته لعدن يوم 29 نوفمبر 1989، أحد أبرز الخيارات التي تتيح فرصاً أفضل لتشغيل ميكانيزمات إصلاح النظام السياسي في الشطر الشمالي من اليمن، باتجاه الاستجابة لتحديات التحول نحو الديمقراطية التي أضحت اتجاهاً كونياً لتطور عالم تتجه متغيراته نحو إطلاق مفاعيل التنافس السياسي والاقتصادي والثقافي ، في إطار نظام كوني جديد يتسم بالترابط والتكامل والاعتماد المتبادل بين جميع مكوناته .

يقيناً أن خبرة تأسيس المؤتمر الشعبي العام تمت في إطار عملية وطنية استهدفت إعادة بناء المجال السياسي وإعادة صياغة الفكر السياسي في بلد عانى كثيراً من ويلات الاستبداد والشمولية، الأمر الذي ترك اثاره على خبرة المؤتمر الشعبي العام في انجاز الوحدة وبناء أول نظام سياسي تعددي، والانتقال من صيغة الانفراد في الحكم قبل الوحدة إلى صيغ المشاركة الائتلافية بعد الوحدة ، وتداول السلطة سلميا عبر صندوق الاقتراع .